

Distr.
GENERAL

A/51/286
14 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٦٧ من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل
في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢	أولا - مقدمة ١ - ٣
٢	ثانيا - الإجراءات المتخذة ٤ - ٦
٣	مرفق - الردود الواردة من الحكومات

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٦٦/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن يواصل إجراء مزيد من المشاورات مع دول منطقة الشرق الأوسط والدول الأخرى المعنية، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، واضعا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن تنفيذ القرار.

٢ - ويقدم هذا التقرير استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١١ من القرار.

٣ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى دول المنطقة والدول الأخرى المعنية طلب منها فيها أن تقدم آراءها عملاً بالفقرة ١٠ من القرار المذكور أعلاه. ووردت ردود من إسرائيل والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والعراق، وهي مستنسخة في مرفق هذا التقرير.

ثانيا - الإجراءات المتخذة

٤ - واصل الأمين العام إيلاء أهمية خاصة للقضية وأجرى، كما فعل في السنوات السابقة، مشاورات بطرق شتى مع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها لاستكشاف سبل ووسائل التشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، واضعا في اعتباره بوجه خاص تطور الحالة في المنطقة.

٥ - ويلاحظ الأمين العام مع الأسف أن آراء الأطراف الرئيسية في المنطقة، لا سيما بشأن تتابع الأحداث التي ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء المنطقة، لم تتطور قيد أنملة منذ تقريره الأخير. وهو يشعر بالانشغال أيضا بشأن الطريق المسدود البادي في أعمال الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، الذي أُنشئ في إطار عملية السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط. ويرى الأمين العام أن الفريق العامل قام بدور مفيد كمحفل لمناقشة طائفة واسعة من تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

٦ - ولذا يحث الأمين العام جميع الأطراف المعنية على معالجة القضية بعزم متجدد بغية تحقيق تقدم ملموس بأسرع ما يمكن نحو إرساء موقف مشترك. واستئناف هذه المناقشات من شأنه أن يكون، في حد ذاته، تدبيرا من تدابير بناء الثقة، وأن ييسر أيضا عملية السلام في مجملها. ويؤكد الأمين العام مرة أخرى، في هذا الصدد، على استعداد الأمم المتحدة لمواصلة تقديم أي مساعدة تراها مفيدة في دفع المناقشات إلى الأمام.

مرفق

الردود الواردة من الحكومات

إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦]

١ - لقد نادت إسرائيل في الماضي بمفهوم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تكون قابلة للتصديق ويمكن التحقق منها بالتبادل، على أساس أن تتفاوض عليها في حرية جميع دول المنطقة، وما زالت إسرائيل تؤيد هذا المفهوم.

٢ - كما تؤيد إسرائيل تماما ما قاله الأمين العام في تقاريره، وهو أنه:

"... لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو تنفيذها في فراغ سياسي وبمعزل عن عملية التصالح". (A/48/399، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الفقرة ٢٢)

"... يجب بناء الثقة على جميع الجوانب: ... ثقة من أن الحلول العسكرية للمشاكل السياسية مستبعدة ... والأهم من كل شيء، يجب إحراز تقدم في حل النزاعات الأساسية في المنطقة. فبدون هذا التقدم لن يكون هناك تفكير جدي في اتخاذ إجراءات فنية في المجال النووي أو بشأن المشاكل الأمنية الأخرى..." (A/45/435، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، الفقرة ١١٠)

"... يجب إحداث تحول جذري، تدريجيا، في العلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأكملها..." (المرجع نفسه، الفقرة ١٥١).

٣ - وتعتقد إسرائيل أن تحقيق "تحول جذري في العلاقات العسكرية والسياسية في المنطقة بأكملها" يجب أن يستند إلى السلام فيما بين جميع دول المنطقة. وعملية تحقيق السلام تتطلب بناء الثقة، والمصالحة السياسية، استنادا إلى اتفاقات فيما بين جميع دول المنطقة، والتعاون الاقتصادي وكذلك وجود نظم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذا، بالضرورة، يمثل عملية تدريجية.

٤ - وتؤمن إسرائيل إيمانا قويا أنه فيما يتعلق بالأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة، فإن إنشاء تدابير لبناء الثقة يمثل خطوة أولى أساسية. وهذه الإجراءات، التي ستختبر بمرور الوقت، ستمكن جميع دول المنطقة

من اكتساب الثقة اللازمة لاتخاذ تدابير متفق عليها بالتبادل فيما يتعلق بتحديد الأسلحة بإحساس أكبر برباطة الجأش.

٥ - وينبغي معالجة جميع التدابير الإقليمية لتحديد الأسلحة في السياق الكامل لعملية السلام. فالمفاوضات المجدية بشأن تحديد الأسلحة، وهي مفاوضات تعطى فيها الأولوية لنظم الأسلحة التي أثبتت التجربة أنها مدمرة ومزعزعة للاستقرار، يمكن أن تعقب تحقيق سلام مؤكد ودائم فيما بين دول المنطقة ومصالحة فيما بين شعوب المنطقة.

٦ - ومن دواعي الأسف أننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد. ففي الوقت الحاضر لم يتحقق بعد الكثير من الشروط المسبقة لإجراء مفاوضات مجدية بشأن تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط.

٧ - وإلى أن تتحقق المتطلبات اللازمة، تقع على الأطراف التي تشارك حالياً في عملية تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي مهمة تحديد واتباع جدول أعمال يمكن أن يسهم في تهيئة المناخ السياسي المرغوب وبذلك يمهّد الطريق لإجراء مفاوضات مثمرة بشأن تحديد الأسلحة.

٨ - وتعتقد إسرائيل أن محفل الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، الذي أنشأه مؤتمر مدريد، هو أكثر محفل واعد لمتابعة المفاوضات بين الأطراف.

٩ - وتعتقد إسرائيل أنه ينبغي عدم إتيان أي عمل لمعالجة أي قضية بمعزل عن الإطار الشامل لمفاوضات السلام. ومن دواعي الأسف أن المحاولات التي بذلت في الماضي للقيام بذلك قد عرقلت طريق تحقيق توافق سلمي وقد تؤدي إلى زعزعة التوازن الحساس الذي تحقق من خلال المفاوضات المباشرة. ولذلك يوصى بشدة بالتزام ضبط النفس والحذر. ومن ثم فإن مفاوضات السلام، الثنائية وكذلك المتعددة الأطراف، ينبغي احترامها وعدم تآكلها بأي شكل من الأشكال.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦]

"تؤكد الجمهورية العربية السورية حرصها على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتعرب عن قلقها العميق من جراء إصرار إسرائيل على الانفراد في المنطقة ببرنامج نووي عسكري خارج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي. وترى أن استمرار هذا البرنامج ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل يشكل خلافا خطيرا وتهديدا للأمن الإقليمي وبنال من مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار ويحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٣ آذار/مارس ١٩٩٦]

١ - يؤيد العراق فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن هذه المنطقة هي إحدى أخطر بؤر النزاع المسلح في العالم خصوصا وأن إسرائيل ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمتلك أسلحة نووية بأعداد كبيرة فضلا عن تطويرها لأسلحة التدمير الشامل الأخرى ووسائل إيصالها.

٢ - إن استمرار البرنامج النووي الإسرائيلي خارج النظام الدولي لمنع الانتشار ورفض إسرائيل الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي في هذا المجال رغم المطالبات العديدة من قبل الجمعية العامة في قراراتها السنوية منذ عام ١٩٧٤ وآخرها القرار ٦٦/٥٠ وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرارات مؤتمرات دولية عديدة أخرى وآخرها القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنعقد عام ١٩٩٥ والذي في الفقرة الثالثة من منطوقه لاحظ بقلق استمرار وجود مرافق نووية في الشرق الأوسط غير مشمولة بالضمانات وطلب في الفقرة الرابعة من منطوقه من جميع دول المنطقة التي لم تنضم الى المعاهدة حتى الآن أن تفعل ذلك دون استثناء في أقرب وقت ممكن وأن تخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣ - نصت الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) على أن تنفيذ القسم جيم من القرار المذكور يمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية. وبالرغم من مرور خمس سنوات تقريبا على صدور هذا القرار فإننا لم نلمس أي تحرك جدي نحو تطبيق هذه الفقرة من قبل الهيئات الدولية ذات العلاقة وبوجه الخصوص الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث كان من المفروض أن يواصل مديرها العام زيارته لمنطقة الشرق الأوسط للتعرف على مواقف أطراف المنطقة بشأن نماذج الضمانات المقترحة وعلى أفضل السبل والصيغ لتنفيذ مضمون الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧، بل على العكس فإن سباقا محموما يجري في المنطقة لتطوير وامتلاك أسلحة التدمير الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

٤ - إن الموقف الإسرائيلي المتمثل في محاولة فصل قضية إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية عن إطارها الدولي ومحاولة ربطها بما يسمى بمسيرة عملية السلام في المنطقة، إنما هو موقف ينطوي على خداع ومغالطات، حيث لا يمكن أن يكون هناك استقرار وسلام مع استمرار أحد الأطراف في الاحتفاظ بترسانة نووية لأن من شأن استمرار هذه الحالة أن ينطوي على تهديد جدي لأمن ومستقبل بلدان المنطقة عموما، كما أنه يتقاطع مع أي جهد لإحلال السلام في المنطقة.

٥ - يؤكد العراق على ضرورة إلزام إسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي بصفة عاجلة كخطوة أساسية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من مخاطر أسلحة التدمير الشامل. كما نود أن نؤكد مرة أخرى أن موقف العراق هو جزء من الموقف العربي الذي يعتبر إلزام إسرائيل بالانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية وغيرها لنظام الرقابة الدولية والضمانات الشاملة للوكالة الدولية شرطاً لبدء العمل الجدي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى تحت مظلة الأمم المتحدة.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية]

[١ نيسان/أبريل ١٩٩٦]

- ١ - إن المملكة العربية السعودية أيدت وما زالت تؤيد فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال قيامها بعدة إجراءات في هذا الشأن أهمها:
 - الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية؛
 - الامتناع عن إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها أو السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضيها؛
 - تأييدها المعلن والثابت لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط عبر موقفيها من تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتأييدها لقرارات الأمم المتحدة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بدون أي تحفظات؛
 - المشاركة بفعالية من خلال الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في مجال تعزيز الثقة المتبادلة والأمن في المنطقة.
- ٢ - المملكة العربية السعودية تدعم كافة جهود الأمم المتحدة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. كما تدعو جميع الدول في المنطقة، خاصة تلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة لتنفيذ هذا التوجه من خلال الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها النووية لضمائم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل إنشاء هذه المنطقة.
- ٣ - برغم تأييد إسرائيل "ظاهرياً" لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تأييدها لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن إلا أن المغالطات الإسرائيلية في هذا الشأن تبرز من خلال ربط إسرائيل لمعالجة قضية الأسلحة النووية في المنطقة بعملية سلام ومفاوضات شاملة تشارك فيها كافة الأطراف، والعمل في إطار الفريق المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي لتحقيق هذه المعالجة، مع اتباع النهج التدريجي للوصول إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بدءاً بتدابير بناء الثقة والأمن، مما يؤدي من الناحية العملية إلى إرجاء النظر في هذا الموضوع الهام والخطير على المنطقة إلى أجل غير مسمى وهذا هو في الواقع ما تريده إسرائيل.

٤ - برغم الدعوات المتكررة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي في قراراتها المتعلقة بهذا الشأن التي تطالب دول المنطقة بالامتناع عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها أو الحصول عليها على أي نحو آخر وعدم السماح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية في أراضيها أو في أراضي واقعة تحت سيطرتها، إلا أن إسرائيل لا زالت ترفض القبول بهذه الدعوة كما أنها لا زالت ترفض الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إضافة إلى عدم حماسها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٥ - إن الموقف الإسرائيلي تجاه قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط معروف وغير جديد، وما تطرحه إسرائيل هو عبارة عن محاولات لتبرير موقفها من عدم الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك لعدم تأييدها الفعلي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط النابع من سياستها الهادفة لإرجاء النظر في هذا الشأن لاستخدامه كورقة ضاغطة في عملية السلام وفي ميل ميزان القوى مستقبلا في المنطقة لصالحها.

٦ - إن هذا الموقف الإسرائيلي الرفض عمليا لنزع السلاح النووي سيستمر طالما أن زعماء إسرائيل يؤمنون أن حيازتهم لهذه الأسلحة النووية هي أحد الأسباب الرئيسية كعامل ردع وإرهاب للدول المجاورة.

٧ - إن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية يتناقض مع ما تدعيه من حرص على السلام ويعبر عن استراتيجية إسرائيلية تستهدف الهيمنة على المنطقة.

٨ - إن امتلاك السلاح النووي من قبل أي دولة في منطقة الشرق الأوسط (الحساسة) يشكل مصدر قلق ليس لشعوب المنطقة فحسب وإنما للعالم أجمع.

٩ - إن المملكة العربية السعودية تطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وضرورة إعلان إسرائيل نبذ التسليح النووي، وتقديم بيان كامل عن مخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن تلك خطوات لا بد منها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وهو أمر أساسي لإقامة السلام الشامل والعدل في المنطقة.

— — — — —